



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

محاضرات في الاقتصاد الكتلي العميق

موجهة لطلبة سنة أولى ماستر مالية وتجارة دولية

د. سميحة جديدي

2023/2022

فاعلية السياسات المالية ضمن نموذج IS/LM

تهدف السياسات الاقتصادية الكلية بشكل عام إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال مجموعة من الأهداف يلخصها مربع كالدور السحري¹ والذي يحدد أربع أهداف أساسية وهي: تحقيق النمو الاقتصادي، المحافظة على استقرار الأسعار أي التحكم في معدل التضخم، تحقيق الاستخدام الكامل أي تقليل معدل البطالة إلى الصفر، وتحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

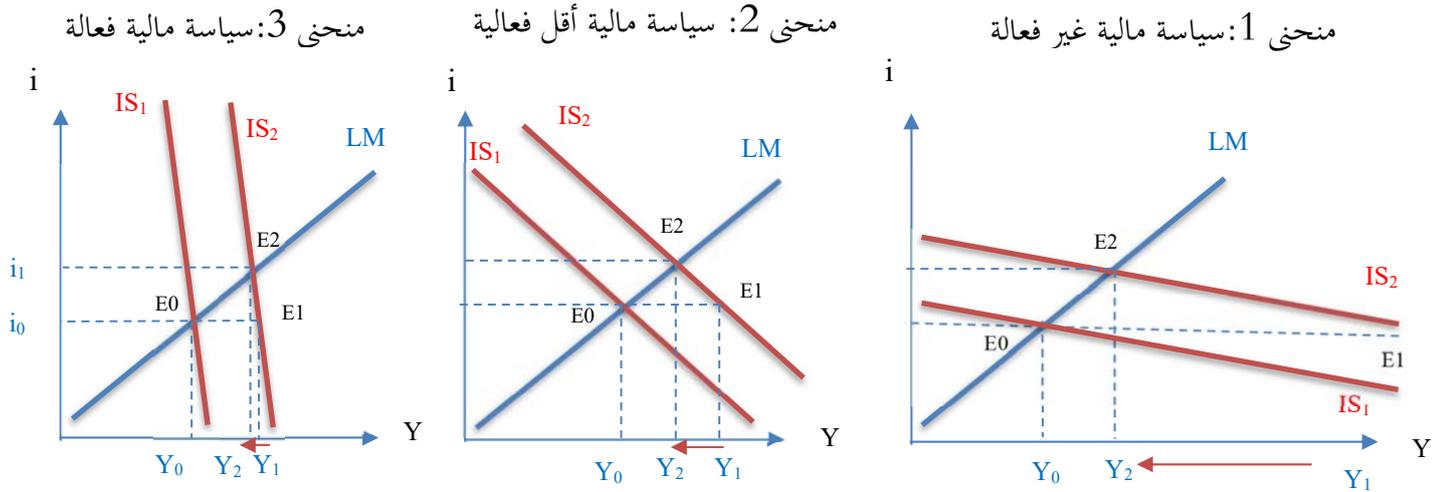
إلا أنه من الصعوبة تحقيق الأهداف في نفس الوقت لوجود تضارب بينها حيث أنه من الصعب تخفيض معدل التضخم وتحقيق التشغيل الكامل. أيضا لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي وتقليل معدل التضخم في نفس الوقت. لذلك تستخدم الحكومة مزيج السياسة المالية والنقدية للمحافظة على نمو اقتصادي عند معدل مقبول من التضخم، وتقليل فترات الكساد ومراقبة فترات الانتعاش حتى لا تتجه إلى تضخم.

إن فاعلية السياسات المالية والنقدية تختلف وفقا لمرونة منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) ومرونة منحنى التوازن في سوق النقد (LM) ويقصد بالسياسة المالية استخدام الحكومة لبنود الموازنة العامة المتمثلة في الانفاق الحكومي، الضرائب والتحويلات لتحقيق أهداف معينة، أما السياسة النقدية فهي قيام السلطات النقدية بالتحكم في المعروض النقدي لتحقيق الأهداف المرجوة.

¹ تم ابتكاره من طرف الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة 1960

أولاً: فاعلية السياسة المالية: تختلف فاعلية السياسة المالية وفقاً لمرونة كلا من منحنى IS ومنحنى LM

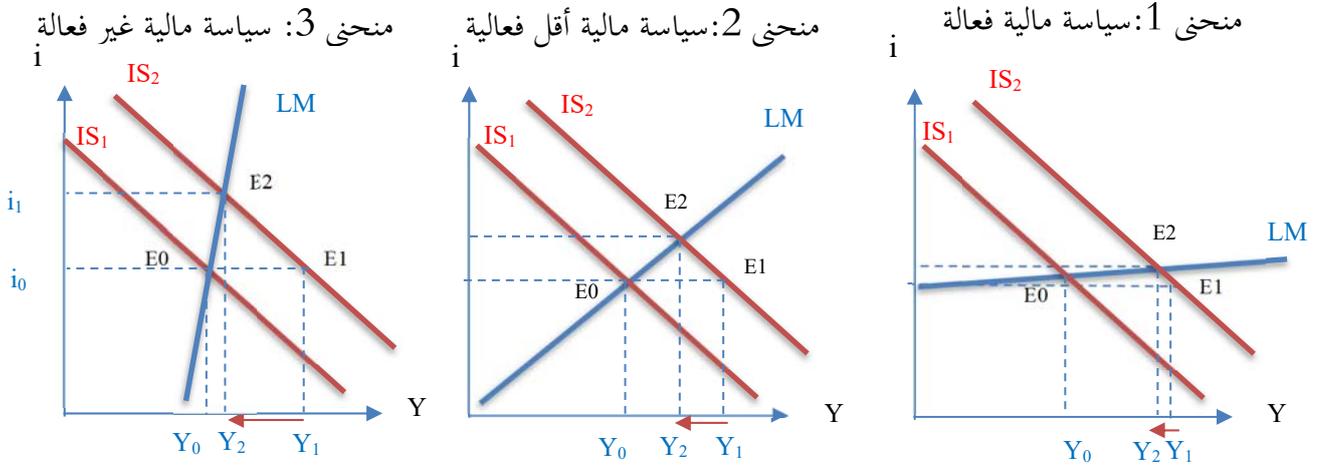
1- مرونة منحنى IS والسياسة المالية: عند انتهاج سياسة مالية توسعية فإن منحنى IS ينزاح نحو اليمين (الأعلى) فيرتفع الدخل ومعدل الفائدة، ويكون مقدار التغيير في الدخل وفق التحليل التالي:



- عندما يكون منحنى IS شديد المرونة ($\mu \rightarrow \infty$) أي عندما يكون المنحنى أكثر أفقية (المنحنى 1) فإن السياسة المالية غير فعالة في رفع مستوى الدخل حيث يكون تأثير المزاخمة كبير.
- عندما يكون منحنى IS مرناً (المنحنى 2) فإن السياسة المالية فعالة لكن فعاليتها أقل من الحالة الثالثة. فعند تطبيق سياسة مالية توسعية عبر زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى انزياح منحنى IS نحو اليمين فيرتفع الدخل ونحصل على نقطة التوازن E_1 وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وفي هذا المستوى من التوازن يكون الطلب على النقد أكبر من المعروض النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة لإعادة التوازن لسوق النقد فينخفض الاستثمار تبعاً لذلك وبالتالي يقل الدخل ونحصل على نقطة توازن E_2 بمعدل فائدة i_1 ودخل توازني Y_2 أقل من Y_1 إلا أنه في هذه الحالة لن يكون أثر المزاخمة تام.

- عندما يكون منحنى IS قليل المرونة ($\mu \rightarrow 0$) أي عندما يكون المنحنى أكثر عمودية (المنحنى 3) فإن **السياسة المالية فعالة** في رفع مستوى الدخل حيث يكون الطرد أو المزامحة الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة قليل.

- 2 مرونة LM والسياسة المالية: تتأثر فاعلية السياسة المالية بمرونة منحنى التوازن في سوق النقد وذلك كالتالي:



- عندما يكون منحنى LM شديد المرونة ($g \rightarrow \infty$) أي عندما يكون المنحنى أكثر أفقية (المنحنى 1) فإن **السياسة المالية فعالة** في رفع مستوى الدخل.
- عندما يكون منحنى LM مرن (المنحنى 2) فإن **السياسة المالية أقل فعالية** فعند تطبيق سياسة مالية توسعية عبر زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى انزاح منحنى IS نحو اليمين فيرتفع الدخل ونحصل على نقطة التوازن E_1 وزيادة الدخل تؤدي الى زيادة الطلب على النقود وفي هذا المستوى من التوازن يكون الطلب على النقد أكبر من المعروض النقدي مما يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة لإعادة التوازن لسوق النقد فينخفض الاستثمار تبعاً لذلك وبالتالي يقل الدخل ونحصل على نقطة توازن E_2 بمعدل فائدة i_1 ودخل توازني Y_2 أقل من Y_1 .
- عندما يكون منحنى LM قليل المرونة ($g \rightarrow 0$) أي عندما يكون المنحنى أكثر عمودية (المنحنى 3) فإن **السياسة المالية غير فعالة** في رفع مستوى الدخل

مما سبق نستنتج أن السياسة المالية تكون فعالة:

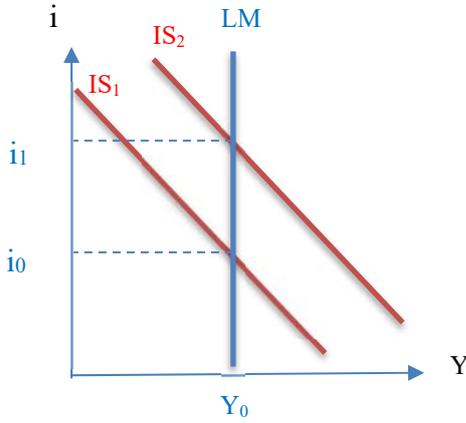
- عندما يكون منحنى IS قليل المرونة أي كلما كانت μ و Ke غيرتين.

- ويكون منحنى LM شديد المرونة أي لما تكون α غيرة و g كبيرة.

3- فاعلية السياسة المالية في المجالات المتطرفة:

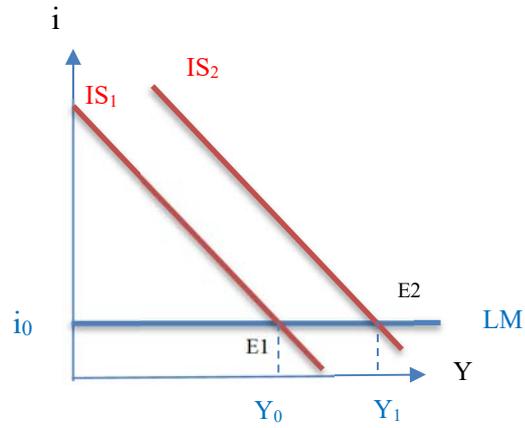
المجال الكلاسيكي:

سياسة مالية غير فعالة



المجال الكينزي:

سياسة مالية فعالة تماما



- عندما يتقاطع منحنى IS مع منحنى LM في المجال الكينزي حيث معدل الفائدة ومستوى الدخل منخفضين فإن **السياسة المالية تكون فعالة تماما** في رفع مستوى الدخل، حيث يؤدي انتهاج سياسة مالية توسعية إلى انتقال منحنى IS الى اليمين من IS_1 إلى IS_2 وبذلك يرتفع الدخل من Y_0 إلى Y_1 ، ولأن معدل الفائدة لا يتغير فإن الاستثمار لن يتغير، وبالتالي فآثر السياسة المالية التوسعية تام ولن يكون هناك ظاهرة المزاحمة أو الطرد.

في المجال الكينزي الطلب على النقد ذو مرونة لانهائية لمعدل الفائدة أي $g \rightarrow \infty$ ويكون

$$\theta \cong Ke$$

ويمكن حساب أثر التوسع المالي على الدخل كالتالي:

$$\Delta Y = \frac{Ke_A}{1 + Ke_A \mu \frac{a}{g}} \Delta A$$

$$g \rightarrow \infty \implies \theta \cong Ke$$

وبالتالي فإن:

$$\Delta Y \cong Ke \Delta A$$

أما الأثر على معدل الفائدة فهو معدوم:

$$\Delta i = \theta \frac{a}{g} \Delta A$$

$$g \rightarrow \infty \implies \theta \frac{a}{g} \rightarrow 0$$

وعليه فإن $\Delta i = 0$

■ أما في المجال الكلاسيكي فإن **السياسة المالية غير فعالة مطلقاً**، فالسياسة المالية التوسعية التي تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين من IS_0 إلى IS_1 لا تؤثر إطلاقاً على الدخل، ولأن معدلات الفائدة ارتفعت فإن السياسة المالية التوسعية سوف يقابلها انخفاض في الاستثمار وتصبح ظاهرة المزاحمة كاملة وبالتالي عدم تغير في الطلب الكلي ومنه عدم تغير في مستوى الدخل التوازني.

في المجال الكلاسيكي فإن الطلب على النقود عديم المرونة لتغيرات سعر الفائدة أي $g \rightarrow 0$ وبالتالي

$$\theta \cong 0$$

ويمكن حساب أثر التوسع المالي على الدخل كالتالي:

$$\Delta Y = \frac{Ke_A}{1 + Ke_A \mu \frac{a}{g}} \Delta A$$

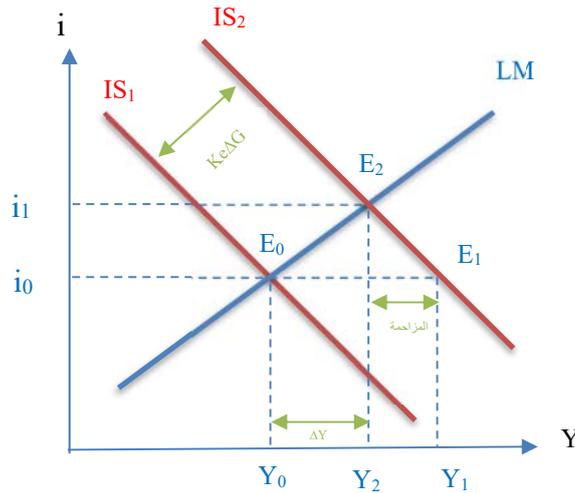
$$g \rightarrow 0 \implies \theta = 0$$

وبالتالي فإن:

$$\Delta Y = 0$$

4- السياسة المالية وأثر المزاخمة:

يبين الشكل أدناه أن التوسع المالي ينقل منحني IS نحو اليمين فيزداد الدخل وسعر الفائدة التوازني. وعند سعر الفائدة الثابت i_0 فإن زيادة الانفاق الحكومي ترفع من الطلب الكلي وبالتالي يرتفع الدخل بمقدار المضاعف الكينزي البسيط Ke مضروباً في مقدار الزيادة في الانفاق الحكومي ΔG_0 لكن السوق النقدي تصبح في حالة اختلال حيث الطلب على النقد أكبر من العرض النقدي - لأن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود- مما يجعل سعر الفائدة يرتفع إلى i_1 لتقليل الطلب على النقد لأجل المضاربة وإعادة التوازن إلى سوق النقد، وارتفاع سعر الفائدة سوف يقلل من الانفاق الاستثماري وينخفض الطلب الكلي وبالتالي الدخل، وهذا الانخفاض في الدخل نتيجة ارتفاع سعر الفائدة يمثل أثر المزاخمة، فزيادة سعر الفائدة تقلل من الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي فالدخل عوض أن يرتفع إلى Y_1 والذي يساوي الأثر التام للتوسع النقدي فإنه سيرتفع إلى Y_2 فقط والذي يساوي الأثر غير التام للتوسع النقدي بسبب المزاخمة وبالتالي تكون المزاخمة في هذه الحالة **مزاخمة ناقصة أو غير كاملة**. ونقول بأن زيادة الانفاق الحكومي قد زاحمت أو طردت الانفاق الاستثماري وسبب الظاهرة هو ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة للسياسة المالية التوسعية فينخفض الانفاق الخاص وتحديدًا الانفاق الاستثماري.



وإجمالاً فإن العوامل المحددة للمزاخمة هي ميل المنحنيين IS ,LM

- فكلما كان منحنى IS أكثر أفقية يزداد أثر المزاخمة فيرتفع الدخل بنسبة أقل ويزداد سعر

الفائدة بنسبة أقل كذلك. ويقل الأثر كلما كان منحنى IS عمودي

- وكلما كان منحنى LM أفقي يقل أثر المزاخمة حيث يزداد الدخل بنسبة أكبر ويزداد سعر الفائدة بنسبة أقل. ويزداد الأثر كلما كان منحنى LM عمودي.

وبالنظر الى الحالتين المتطرفتين وهما المجال الكينزي والمجال الكلاسيكي فإنه عندما يكون الاقتصاد في مصيدة السيولة أي أن LM أفقي فإن التوسع المالي له أثر المضاعف الكامل على مستوى الدخل التوازني حيث لا يوجد تغير في سعر الفائدة ومنه فإن الاستثمار لا ينخفض. ففي المجال الكينزي يكون الاقتصاد في مستوى دون التشغيل الكامل لذلك فإن التوسع المالي سوف يرفع من الطلب الكلي حيث يمكن للمؤسسات رفع الإنتاج بتوظيف عمال أكثر ، كما أن زيادة الادخار سوف تسمح بتمويل الاستثمار وتمويل عجز الميزانية دون الحاجة للضغط على الاستثمار وبالتالي لا وجود لأثر المزاخمة.

أما عندما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل أي LM عمودي فإن التوسع المالي لن يكون له أي أثر على مستوى الدخل التوازني ويؤدي الى رفع سعر الفائدة فقط، حيث تطرد الزيادة في أسعار الفائدة مقدارا من الانفاق الاستثماري الخاص مساويا للزيادة في الانفاق الحكومي ومنه تكون حالة المزاخمة كاملة. فالاقتصاد في حالة التشغيل الكامل والمؤسسات لا يمكنها رفع مستوى الإنتاج وبالتالي تؤدي الزيادة في الطلب الكلي الى ارتفاع الأسعار بدلا من زيادة الإنتاج، كما أن ثبات الادخار سوف يدفع بالحكومة الى استغلال المدخرات الموجهة للاستثمار لتغطية نفقاتها.

$$S+T=I+G+R$$

$$S=I+(G+R-T)$$

يمثل الحد $(G+R-T)$ عجز الميزانية وبذلك فإن زيادة العجز مع ثبات الادخار سوف تقل □ من الاستثمار حيث تقوم الحكومة بالاقتراض لتمويل نفقاتها الإضافية، وهذا الاقتراض يستهلك جزءا من مدخرات العائلات تاركا مقدار أقل من المدخرات لتمويل الانفاق الاستثماري.

أما في حالة دعم الحكومة للاستثمار فإنها تدفع جزءا من تكلفة الاستثمار فينتقل منحنى الاستثمار نحو اليمين، وتؤدي زيادة الطلب الكلي الى انتقال منحنى IS الى اليمين ويرتفع الدخل ومعدل الفائدة ورغم ارتفاع سعر الفائدة فإن الاستثمار يرتفع وذلك بسبب الدعم الحكومي للاستثمار. والجدول التالي يوضح مختلف مكونات السياسة المالية وأثرها على مكونات الطلب الكلي والدخل وسعر الفائدة.

السياسات المالية البديلة

الاستثمار	الاستهلاك	سعر الفائدة	الدخل	
-	+	+	+	زيادة الانفاق الحكومي
-	+	+	+	تخفيض الضرائب
+	+	+	+	دعم الاستثمار

المراجع المعتمدة:

- عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الجزائر، 2020.
- بن قدور على، بيرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر، عمان، الأردن، 2018.
- تومي [الح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004.
- علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة، الجزائر 2010.